

عقارات تركيا ملاذ الإيرانيين هربا من قسوة الحظر الأميركي

انحياز أنقرة لطهران يقوض مصالحها الاقتصادية «المشة» مع واشنطن



يعكس لجوء الإيرانيين إلى الاحتماة خلف تركيا عبر تخصيص مدخراتهم لشراء العقارات، المحاولات اليائسة للتحايل على الحظر الأميركي ويكشف مدى التداعيات القاسية للعقوبات، التي ضيقت هوامش قدرة طهران على الخروج من كبواتها الاقتصادية خاصة بعد محاصرة تحويلات البنك المركزي الإيراني.

إسطنبول - وجد الإيرانيون في تركيا وسيلة للالتفاف على القوانين السارية في بلادهم لشراء العقارات والحصول على جوازات سفر تركية على أمل حماية قيمة مدخراتهم رغم تشديد العقوبات الأميركية على طهران.

ومع اكتشاف وسائل للتحايل على قيود تحويل الأموال في إيران دفع الإقبال على شراء المساكن، الإيرانيين لاحتلال المرتبة الثانية في قائمة مشتري العقارات الأجنبي في تركيا بعد العراقيين.

ويقول صاحب متجر سابق للأدوات الكهربائية، يساعد الآن مواطني بلاده على شراء وحدات سكنية في إسطنبول، إن مئات الإيرانيين من أصحاب المهن اضطروا إلى إجراء "تحويلات نقدية بالاحتيايل" لتسيير أمورهم.

المئات من الشركات أصبحت موجودة على الورد في تركيا، لا لشيء سوى لتمكين الإيرانيين من تحويل الأموال

وفي مقابلة جرت في مجمع يضم أبراجا سكنية ومتاجر ويدور الحديث فيه باللغة الفارسية جنبا إلى جنب مع اللغة التركية قال صاحب المتجر لوكالة رويترز إنه "ليس فخورا بما يفعله لأن عمله ينطوي على مساعدة الإيرانيين في تحويل الأموال من بلادهم مقابل عمولة". وبعض المعاملات التي يبرمها لحساب مواطنيه مخالفة للقانون، وهو يعلم أنه إذا عاد إلى بلاده فستقتض السلطات عليه بتهمة غسل الأموال. وقال مستترطا عدم نشر اسمه "لا توجد وسيلة لإنجاز ذلك بطريقة قانونية ولذا نساعدهم في تحويل الأموال. من أنا لكي أفعل ذلك؟ يجب أن يقوم بنك في الواقع بهذه المهمة".

واجهة للتحايل على العقوبات

الأسبوع الماضي إن بلاده "تحتاج إلى النفط والغاز الطبيعي الإيرانيين وستواصل شراعهما".



فاتح جايياتاماز
هناك زيادة من الإيرانيين في الإقبال على الجنسية التركية

وقال صاحب المتجر السابق إن "المئات من الشركات أصبحت موجودة على الورد في تركيا، لا لشيء سوى لتمكين الإيرانيين من تحويل المال". وأكد أنه سجل بعض الشركات، ومنها شركة للمجوهرات وأخرى للمستلزمات الدوائية.

يمكنهم من خلالها شراء العقارات وتأسيس الشركات". وقال إن "الأمر بهذه البساطة. الإجراءات البيروقراطية في تركيا تكاد تصل إلى الصفر عندما يتعلق الأمر بالأجانب".

وتشير التقديرات الرسمية إلى حصول أكثر من 981 أجنبيا على الجنسية التركية منذ سبتمبر من العام الماضي عندما خفضت أنقرة الحد الأدنى للاستثمار العقاري بغرض الحصول على الجنسية التركية. وكان أكثر من 250 من بين أولئك المجنسين الجدد من الإيرانيين.

ورغم العقوبات الأميركية، فقد قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

وقال فاتح جايياتاماز المدير بشركة في أي.بي تيركش باس الاستشارية التي تساعد الأجانب في التقديم بطلبات الحصول على الجنسية التركية من خلال الاستثمار إن "الإيرانيين اعتادوا الشراء في الولايات المتحدة أو كندا أو أوروبا".

غير أن السياسات الأميركية التي تعتبر مناهضة للهجرة وازدياد الخوف من الأجانب في أوروبا ألقوا الإيرانيين بالتفكير في سوق أقرب إلى بلادهم. وقال جايياتاماز "نحن نرى أن هناك زيادة من جانب الإيرانيين في الإقبال على الجنسية التركية".

وأضاف أن "من المفيد أن تركيا تمنح الأجانب بسهولة أرقام هوية ضريبية غضون أشهر بعد إعادة فرض العقوبات. وعندما قرر أن تركيا هي الخيار السليم لعائلته. وتشير أرقام رسمية إلى أن عدد العقارات التي اشترها إيرانيون في تركيا ارتفع إلى مثليه تقريبا في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري. وانخفض مؤشر أسعار العقارات السكنية بعد أخذ التضخم في الاعتبار بنسبة 11.2 بالمئة خلال يوليو الماضي، على أساس سنوي.

وربما يكون انخفاض الأسعار قد عجل بتراجع إقبال الإيرانيين على شراء وحدات سكنية في أسواق العقارات الغربية، في الوقت الذي قللت فيه شركات إيرانية استثماراتها في الخليج.

إسرائيل تقرر زيادة صادرات الغاز لمصر

لندن - كشفت شركات طاقة إسرائيلية أمس أن إسرائيل ستزعم بشكل كبير كمية الغاز، التي تعزز تصديرها إلى مصر بموجب اتفاق تاريخي.

وقال مسؤولون في شركة غاز لوثيان وتمار البحريني في إسرائيل العام الماضي على بيع ما قيمته 15 مليار دولار من الغاز إلى زبون في مصر في اتفاق تاريخي منذ توقيع البلدين معاهدة السلام عام 1979. وتعتبر القاهرة الاتفاق جزءا أساسيا من تحولها إلى مركز عالمي لتوزيع الغاز خاصة بعد بدء الإنتاج من حقل ظهر، الذي يضم أكبر احتياطات المتوسط وأكبر الاكتشافات العالية في السنوات الأخيرة.

وينطوي الاتفاق المعدل على زيادة بنحو 34 بالمئة في الصادرات لتصل إلى قرابة 85 مليار متر مكعب من الغاز، بداية من يناير المقبل وستواصل حتى 2034. وقدر قيمة الغاز المقرر الآن تصديره لمصر عند 19.5 مليار دولار، منها 14 مليار دولار من لوثيان و 5.5 مليار دولار من تمار.

وقالت الشركات الإسرائيلية في بيان مشترك إن "كمية الغاز المقرر بيعها من حقل لوثيان ستضاعف تقريبا إلى 60 مليار متر مكعب من الغاز على مدى 15 عاما". ومن المقرر خفض الصادرات من حقل تمار القريب إلى نحو 25.3 مليار متر مكعب من 32 مليار متر مكعب خلال نفس الفترة.

وستتولى دولفينوس القابضة، بموجب الاتفاق الأصلي، التوريد إلى مستهلكين كبار في مصر. الفورة المنتظرة.

القاهرة تفتح النيل لتطبيقات النقل التشاركي



يحيى أبو الفتوح
البنك الأهلي يخطط لنقل 3 آلاف عامل يوميا عبر النيل

النهرى ومترو الأنفاق بسهولة لإنهاء مصالحه في وقت قياسي. وذكر حسن الشافعي عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين "العرب" قصة حقيقية لمستثمر عربي كان يرغب في الاستثمار بمصر، وهرب في نفس اليوم بسبب الزحام المروري الشديد في شوارع القاهرة.

وقال إن "رجل الأعمال وصل إلى القاهرة من بلده خلال ساعتين بالطائرة، وقطع المسافة بالسيارة من مطار القاهرة حتى أحد الفنادق على النيل في نحو ثلاث ساعات، الأمر الذي دفعه للسفر والعودة إلى بلده مرة أخرى في نفس اليوم".



آفاق استثمارية واعدة للنقل النهرى

وأكد أيمن الشيخ، رئيس شعبة النقل بالجمعية التجارية للقاهرة، أن سعي الهيئات المصرية المختلفة إلى نقل العاملين من خلال وسائل النقل النهرى، يعزز ضخ استثمارات جديدة في هذا القطاع الذي يعاني ركودا مع غياب رؤية واضحة لتطويره.

وقال لـ "العرب" إن "تلك الخطوة وحدها لن تعش قطاع النقل النهرى، لكن تحتاج إلى منظومة متكاملة من خلال وزارة النقل بما يشجع المستثمرين على ضخ أموال في هذا القطاع كما يحدث في مشروعات مترو الأنفاق".

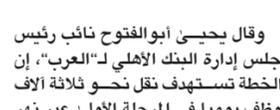
وتحتاج القاهرة إلى خطة محددة، بحيث يتم ربط مراسي وحدات النقل النهرى مع محطات مترو الأنفاق لتعزيز مبدأ التكامل والقضاء على التكدس المروري الذي يعد طاردا للاستثمار. ومن خلال هذا التكامل يستطيع المواطن أن يتنقل بين وحدات النقل

وتتملك العائلة استثمارات في قطاعات البترول والإعلام والصناعات الغذائية والزراعة والترفيه وغيرها. ومن أشهر أفرادها رجل الأعمال صلاح ديباب الذي يمتلك، بجانب استثمارات المتنوعة داخل مصر وخارجها، حصة كبيرة في جريدة "المصري اليوم".

ويصل عدد المركبات المرخصة رسميا إلى نحو 9.9 مليون مركبة، إلى جانب عدد كبير غير مرخص في المناطق العشوائية والريف وصعيد البلاد. وتستحوذ العاصمة على 25.1 بالمئة من هذا العدد بنحو 2.5 مليون مركبة، الأمر الذي يقام ظاهرة التكدس المروري في الشوارع.

ويصل عدد الركاب الذين ينتقلون من خلال نهر النيل إلى نحو 60 مليون راكب في العام، وهو ما يساوي 17 يوم عمل فقط لمترو الأنفاق، ومعظمهم خلال فترات الأعياد بهدف التنزه.

فتحت الحكومة المصرية آفاق نهر النيل لتطبيقات النقل لتخفيف اختناق شوارع المدن وخاصة القاهرة في وقت تتسابق فيه المؤسسات لنقل موظفيها عبر هذه الوسيلة لتوفير وقت العاملين وحمايتهم من معدلات التلوث الخطيرة الناجمة عن انبعاثات حرق الوقود.



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - تحول نهر النيل إلى بديل أمام الهيئات والمؤسسات المصرية لنقل العاملين والموظفين، في خطوة ستفتح آفاقا استثمارية جديدة للقطاع الخاص، وإنعاش قطاع النقل النهرى الذي يئن منذ عقود بسبب إهماله.

وحركت شركات النقل التشاركي المياه الراكدة في القطاع، وكسرت شركات أوبر وكريم حاجز التملك عبر نهر النيل أمام المصريين بعد أن سمحت تطبيقاتهما الرامية باستخدام وسائل النقل النهرى للتنقل داخل نطاق محافظتي القاهرة والجيزة.

وشجعت مبادرات الشركتين، عدا من المستثمرين على تأسيس شركات متخصصة في نقل الركاب من خلال نهر النيل، في ظل عدم كفاية السفن النهرية التابعة لوزارة النقل للوفاء بالفرغ، والتي تحتاج إلى تطوير. وتعاقد البنك الأهلي المصري مع شركة نيل القاهرة لنقل الموظفين في المقر الرئيسي الذي يقع على كورنيش القاهرة "التاكسي النهرى" لتفادي الزحام الشديد، عن المساهمة في ترشيد الطاقة وخفض معدلات التلوث.

ويزداد عبء استهلاك الوقود على البنية، حيث بلغت كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن ذلك نحو 206.2 مليون طن العام الماضي، مقارنة بنحو 201.3 مليون طن قبل عام.